



زيادة حجم المخزون الاستراتيجي من القمح، وخفض التكاليف والأسعار، ورفع الإنتاجية اليومية من الدقيق لسد الاحتياجات المتزايدة.

٦- صدور أمر مجلس الوزراء رقم (٨٠) لعام ٢٠٠٧م في ٢٩/٥/٢٠٠٧م بشأن مراجعة لائحة مخالفات الأسعار للسلع الأساسية، والعقوبات المقررة عليها، والذي قضى بتشكيل لجنة برئاسة وزير العدل والوزراء المعنيين، لمراجعة مشروع اللائحة بهدف التشديد على مخالفات عدم إشهار الأسعار، لمختلف السلع في المحلات التجارية وأماكن العرض والبيع.

٧- صدور أمر مجلس الوزراء رقم (٨٨) لعام ٢٠٠٧م في ٥/٦/٢٠٠٧م بشأن مراجعة القوانين والتشريعات النافذة، المتعلقة بالتجارة وتقديم تعديلات للمواد القانونية، بحيث يتم إلغاء كافة المواد التي تؤدي إلى الاحتكار، واقتراح المواد اللازمة لتشجيع وتعزيز المنافسة، وقد أصدر الأخ وزير الصناعة والتجارة قراره بتشكيل لجنة المراجعة من ذوي الاختصاص في الوزارة، والمتمرسين، وتقوم اللجنة حالياً بمهامها المحددة.

لتوضيح الارتفاعات السعرية وبيان الحقائق أمام الناس، فقد وجه مجلس الوزراء وزارة الصناعة والتجارة، بالإشهار الأسبوعي لأسعار السلع الأساسية الواصلة إلى موانئ الجمهورية، عبر مختلف الوسائل الإعلامية المرئية والمسوعة والمقروءة، وذلك لمواجهة أي استغلال للاختلافات من قبل المزايد، والاهتم بزيادة كل عمل تخريبي يضر بالوطن والمواطن، ويقطع السكة العامة للمجتمع، فيما تم إقرار مجموعة من التدابير خلال اجتماع يوم السبت ١١/٨/٢٠٠٧م المنعقد في مبنى رئاسة الوزراء مع كبار مستوردي القمح، ومنتجي الدقيق وقيادات مؤسسات القطاع الخاص، الرامية إلى تعزيز الوضع التموييني واستقرار الأسعار، من منطلق تأكيد الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص، وانطلاقاً من المسؤوليات والالتزامات الوطنية لكل طرف تجاه الوطن والمجتمع، بما في ذلك إقرار الإجراءات الهادفة إلى توفير المعروض الكافي من القمح والدقيق، والسلم الغذائية الأساسية، واستقرار أسعارها، وضمان مخزون للسلم، وفتح محلات للبيع مباشرة للمستهلك، للحد من أي تلاعب الأسعار، عبر تعدد وتسلسل وسائط البيع، كما تم إقرار توجيه مؤسسة الموائى بإبطاء الأولية لتفريغ بواخر القمح، والتأكيد على قيام المستوردين بموافاة وزارة الصناعة والتجارة بالبيانات المتعلقة بالتعاقدات والشحنات، عملاً بتداول المعلومات بشفاقة تامة، ولتمكين الوزارة من احتساب التكلفة والقيام بمهامها الإشرافية، والرقابية على الأسواق، والأنشطة التجارية على النحو المطلوب.

٣- صدور قرار مجلس الوزراء رقم (١٤٩) لعام ٢٠٠٧م في ٢٨/٤/٢٠٠٧م بشأن إنشاء مجلس الغذاء برئاسة نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي، وعضوية الوزراء المعنيين وممثل الجهات الرسمية ذات العلاقة، والاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية، ومستوردي القمح والأرز ومنتجي الدقيق، والذي بدأ بممارسة مهامه عملياً، والتي تتركز بدرجة أساسية على تقييم الأوضاع التمويينية والسعرية، وتقدير الاحتياجات ودعم المخزون الاستراتيجي على مستوى كل محافظة، إلى جانب وضع رؤية حول ما يجب اتخاذه في ضوء المؤشرات المحلية والخارجية لضمان الاستقرار التموييني والسعري بصورة دائمة.

٤- تشكيل غرفة عمليات مركزية بديوان عام وزارة الصناعة والتجارة، وعُرف عمليات في مكاتب الوزارة وأمانة العاصمة والمحافظات بهدف رصد حركة الأسعار وتداول وخاصة المواد الغذائية الأساسية، وضبط المخالفات واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة، ويقوم العاملون فيها يومياً بمسح الأسواق ميدانياً ورصد الأوضاع التمويينية والسعرية، والمتغيرات وإعداد تقارير يومية ترسل إلى غرفة العمليات المركزية، التي تقوم بدورها بتجميع تلك البيانات وتحليلها، وإعداد التقارير الشاملة حول الأسواق الذي يتم تقديمه أسبوعياً لمجلس الوزراء للاطلاع والمناقشة.

٥- صدور قرار مجلس الوزراء رقم (١٦٦) لعام ٢٠٠٧م في ٢٩/٥/٢٠٠٧م بشأن مضاعفة استيراد المواد الغذائية الأساسية، من قبل المؤسسة الاقتصادية اليمنية، وقضى بأن توفر الحكومة التسهيلات والضمانات اللازمة لمواجهة هذه الطلبات، وتم بهذا الخصوص توقيع محضر بين وزارة المالية ووزارة الصناعة والتجارة والمؤسسة، منتج المؤسسة تسهلاً بقيمة عشرة ملايين دولار لاستيراد القمح، يضاف إلى ذلك قرار المجلس في اجتماعه الاستثنائي يوم الخميس الموافق ٩/٨/٢٠٠٧م بشأن توسيع نشاط المؤسسة وزيادة الدعم لها، باتجاه تغطية نسبة أكبر من احتياجات السوق المحلية، ورفع سقف الاستيراد، وكذلك إقرار استكمال الدراسات الخاصة بمشروع صوامع الغلال التابع للمؤسسة، في كل من عدن والصليف، بالإضافة إلى تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في مشروعات صوامع الغلال، ومخازن الحبوب، ومطاحن الدقيق، بهدف

فيها لائحة إشهار الأسعار وغيرها.

وفي الأخير، نؤكد بأن الحكومة سوف تتابع العمل، بما تم اتخاذه من قرارات، وتنفيذ الإجراءات والتدابير اللازمة، وصولاً إلى تأكيد الاستقرار التموييني والسعري، وتثبيت أسس المنافسة، ومنع الاحتكار وتحسين التنفيذ الصارم للقوانين والتشريعات المنظمة للنشاط التجاري، بما فيها لائحة إشهار الأسعار وغيرها.

فخامة الأخ رئيس الجمهورية..

الأخوة الأخوات:

إن حجم المسؤوليات والمهام الملقاة على الحكومة، والمؤتمر الشعبي العام، ستكون كبيرة خلال المرحلة القادمة، الأمر الذي يفرض على الجميع المزيد من الجهود، وتوحيد الرؤى، وتكامل وتنسيق الدعم والمساندة من قبل كافة الأطر التنظيمية، بما في ذلك حشد طاقات المجتمع، منظمات وقطاع خاص، للتغلب على التحديات التي تواجه البلاد خلال هذه المرحلة، والدفع بمسيرتها التنموية، وتحسين مستوى معيشة أبنائها، في ظل القيادة الحكيمة والمقتدرة لفخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية حفظه الله.

قال تعالى: (وقل اعملوا فسيروا الله عموماً ورسوله والمؤمنين)

صدق الله العظيم. وفقاً لله جميعاً لما فيه خير ومصحة شعبنا ووطننا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تجديات أمام الاقتصاد الوطني:

• تراجع الإنتاج النفطي في المدى المتوسط

• تزايد الاستهلاك المحلي للمشتقات النفطية

• تراجع في الميزان التجاري وزيادة العجز في المدفوعات

• ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الأساسية

١- البيع المباشر للمواطنين من قبل المؤسسة الاقتصادية للقمح وبسعر (٣٧٠٠) ريال للكيس عبوة (٥٠) كيلو جراماً.

٢- صدور قرار مجلس الوزراء رقم (١٣٦) لعام ٢٠٠٧م بشأن متابعة استقرار الوضع التموييني والسعري للسلم الغذائية الأساسية، وإعداد آلية تقضي بالتنسيق بين وزارة الصناعة والتجارة ووزير الدولة أمين العاصمة والمحافظين، وأجهزة السلطة المحلية حول الوضع التموييني والسعري، واتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة بتحقيق الاستقرار السعري والتموييني، بما في ذلك اتخاذ الإجراءات الرادعة والصارمة ضد المخالفين، في ضوء القوانين والقرارات النافذة.

٣- صدور قرار مجلس الوزراء رقم (١٤٩) لعام ٢٠٠٧م في ٢٨/٤/٢٠٠٧م بشأن إنشاء مجلس الغذاء برئاسة نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي، وعضوية الوزراء المعنيين وممثل الجهات الرسمية ذات العلاقة، والاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية، ومستوردي القمح والأرز ومنتجي الدقيق، والذي بدأ بممارسة مهامه عملياً، والتي تتركز بدرجة أساسية على تقييم الأوضاع التمويينية والسعرية، وتقدير الاحتياجات ودعم المخزون الاستراتيجي على مستوى كل محافظة، إلى جانب وضع رؤية حول ما يجب اتخاذه في ضوء المؤشرات المحلية والخارجية لضمان الاستقرار التموييني والسعري بصورة دائمة.

٤- تشكيل غرفة عمليات مركزية بديوان عام وزارة الصناعة والتجارة، وعُرف عمليات في مكاتب الوزارة وأمانة العاصمة والمحافظات بهدف رصد حركة الأسعار وتداول وخاصة المواد الغذائية الأساسية، وضبط المخالفات واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة، ويقوم العاملون فيها يومياً بمسح الأسواق ميدانياً ورصد الأوضاع التمويينية والسعرية، والمتغيرات وإعداد تقارير يومية ترسل إلى غرفة العمليات المركزية، التي تقوم بدورها بتجميع تلك البيانات وتحليلها، وإعداد التقارير الشاملة حول الأسواق الذي يتم تقديمه أسبوعياً لمجلس الوزراء للاطلاع والمناقشة.

٥- صدور قرار مجلس الوزراء رقم (١٦٦) لعام ٢٠٠٧م في ٢٩/٥/٢٠٠٧م بشأن مضاعفة استيراد المواد الغذائية الأساسية، من قبل المؤسسة الاقتصادية اليمنية، وقضى بأن توفر الحكومة التسهيلات والضمانات اللازمة لمواجهة هذه الطلبات، وتم بهذا الخصوص توقيع محضر بين وزارة المالية ووزارة الصناعة والتجارة والمؤسسة، منتج المؤسسة تسهلاً بقيمة عشرة ملايين دولار لاستيراد القمح، يضاف إلى ذلك قرار المجلس في اجتماعه الاستثنائي يوم الخميس الموافق ٩/٨/٢٠٠٧م بشأن توسيع نشاط المؤسسة وزيادة الدعم لها، باتجاه تغطية نسبة أكبر من احتياجات السوق المحلية، ورفع سقف الاستيراد، وكذلك إقرار استكمال الدراسات الخاصة بمشروع صوامع الغلال التابع للمؤسسة، في كل من عدن والصليف، بالإضافة إلى تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في مشروعات صوامع الغلال، ومخازن الحبوب، ومطاحن الدقيق، بهدف

فيها لائحة إشهار الأسعار وغيرها.

فخامة الأخ رئيس الجمهورية..

الأخوة الأخوات:

إن حجم المسؤوليات والمهام الملقاة على الحكومة، والمؤتمر الشعبي العام، ستكون كبيرة خلال المرحلة القادمة، الأمر الذي يفرض على الجميع المزيد من الجهود، وتوحيد الرؤى، وتكامل وتنسيق الدعم والمساندة من قبل كافة الأطر التنظيمية، بما في ذلك حشد طاقات المجتمع، منظمات وقطاع خاص، للتغلب على التحديات التي تواجه البلاد خلال هذه المرحلة، والدفع بمسيرتها التنموية، وتحسين مستوى معيشة أبنائها، في ظل القيادة الحكيمة والمقتدرة لفخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية حفظه الله.

قال تعالى: (وقل اعملوا فسيروا الله عموماً ورسوله والمؤمنين)

صدق الله العظيم. وفقاً لله جميعاً لما فيه خير ومصحة شعبنا ووطننا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

١- البيع المباشر للمواطنين من قبل المؤسسة الاقتصادية للقمح وبسعر (٣٧٠٠) ريال للكيس عبوة (٥٠) كيلو جراماً.

٢- صدور قرار مجلس الوزراء رقم (١٣٦) لعام ٢٠٠٧م بشأن متابعة استقرار الوضع التموييني والسعري للسلم الغذائية الأساسية، وإعداد آلية تقضي بالتنسيق بين وزارة الصناعة والتجارة ووزير الدولة أمين العاصمة والمحافظين، وأجهزة السلطة المحلية حول الوضع التموييني والسعري، واتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة بتحقيق الاستقرار السعري والتموييني، بما في ذلك اتخاذ الإجراءات الرادعة والصارمة ضد المخالفين، في ضوء القوانين والقرارات النافذة.

٣- صدور قرار مجلس الوزراء رقم (١٤٩) لعام ٢٠٠٧م في ٢٨/٤/٢٠٠٧م بشأن إنشاء مجلس الغذاء برئاسة نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي، وعضوية الوزراء المعنيين وممثل الجهات الرسمية ذات العلاقة، والاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية، ومستوردي القمح والأرز ومنتجي الدقيق، والذي بدأ بممارسة مهامه عملياً، والتي تتركز بدرجة أساسية على تقييم الأوضاع التمويينية والسعرية، وتقدير الاحتياجات ودعم المخزون الاستراتيجي على مستوى كل محافظة، إلى جانب وضع رؤية حول ما يجب اتخاذه في ضوء المؤشرات المحلية والخارجية لضمان الاستقرار التموييني والسعري بصورة دائمة.

٤- تشكيل غرفة عمليات مركزية بديوان عام وزارة الصناعة والتجارة، وعُرف عمليات في مكاتب الوزارة وأمانة العاصمة والمحافظات بهدف رصد حركة الأسعار وتداول وخاصة المواد الغذائية الأساسية، وضبط المخالفات واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة، ويقوم العاملون فيها يومياً بمسح الأسواق ميدانياً ورصد الأوضاع التمويينية والسعرية، والمتغيرات وإعداد تقارير يومية ترسل إلى غرفة العمليات المركزية، التي تقوم بدورها بتجميع تلك البيانات وتحليلها، وإعداد التقارير الشاملة حول الأسواق الذي يتم تقديمه أسبوعياً لمجلس الوزراء للاطلاع والمناقشة.

٥- صدور قرار مجلس الوزراء رقم (١٦٦) لعام ٢٠٠٧م في ٢٩/٥/٢٠٠٧م بشأن مضاعفة استيراد المواد الغذائية الأساسية، من قبل المؤسسة الاقتصادية اليمنية، وقضى بأن توفر الحكومة التسهيلات والضمانات اللازمة لمواجهة هذه الطلبات، وتم بهذا الخصوص توقيع محضر بين وزارة المالية ووزارة الصناعة والتجارة والمؤسسة، منتج المؤسسة تسهلاً بقيمة عشرة ملايين دولار لاستيراد القمح، يضاف إلى ذلك قرار المجلس في اجتماعه الاستثنائي يوم الخميس الموافق ٩/٨/٢٠٠٧م بشأن توسيع نشاط المؤسسة وزيادة الدعم لها، باتجاه تغطية نسبة أكبر من احتياجات السوق المحلية، ورفع سقف الاستيراد، وكذلك إقرار استكمال الدراسات الخاصة بمشروع صوامع الغلال التابع للمؤسسة، في كل من عدن والصليف، بالإضافة إلى تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في مشروعات صوامع الغلال، ومخازن الحبوب، ومطاحن الدقيق، بهدف

فيها لائحة إشهار الأسعار وغيرها.

فخامة الأخ رئيس الجمهورية..

الأخوة الأخوات:

إن حجم المسؤوليات والمهام الملقاة على الحكومة، والمؤتمر الشعبي العام، ستكون كبيرة خلال المرحلة القادمة، الأمر الذي يفرض على الجميع المزيد من الجهود، وتوحيد الرؤى، وتكامل وتنسيق الدعم والمساندة من قبل كافة الأطر التنظيمية، بما في ذلك حشد طاقات المجتمع، منظمات وقطاع خاص، للتغلب على التحديات التي تواجه البلاد خلال هذه المرحلة، والدفع بمسيرتها التنموية، وتحسين مستوى معيشة أبنائها، في ظل القيادة الحكيمة والمقتدرة لفخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية حفظه الله.

قال تعالى: (وقل اعملوا فسيروا الله عموماً ورسوله والمؤمنين)

صدق الله العظيم. وفقاً لله جميعاً لما فيه خير ومصحة شعبنا ووطننا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الظروف، وبهنا هنا أن نشير إلى أن الأرقام تظهر كمية القمح المتوفرة في الصوامع والمخازن حالياً، وكذلك المتعاقد عليها فعلياً، تصل إلى أكثر من مليون طن، لتغطية الاستهلاك المحلي لفترة تزيد عن خمسة أشهر، منها شهر رمضان الكريم والأعياد المباركة.

الحاضر جميعاً: وكما تعلمون فإن حركة الأسعار خلال الثلاثة الأشهر الماضية، وفي الثلث الأول من الشهر الحالي شهدت تصاعداً مستمراً، وزيادات ملحوظة، خاصة في المواد الغذائية الأساسية، وبشكل أساسي مادتا القمح والدقيق، وتقوم الحكومة ممثلة بوزارة الصناعة والتجارة برصد وتتبع حركة الأسعار يومياً في أمانة العاصمة والمحافظات، ودراسة أسبابها والعوامل المؤثرة في ذلك، حيث اتضح أن الارتفاعات السعرية العالمية لمادة القمح هي السبب الرئيسي، لا سيما خلال الأشهر مايو ويونيو ويوليو، حيث قفز السعر من (٢٨٤) دولاراً للطن إلى (٣٢٨) دولاراً للطن.

وسجل في الثالث الأول من شهر أغسطس أعلى ارتفاع وهو (٣٤٥) دولاراً للطن، وبمقارنة تلك الزيادات على الارتفاعات المحلية، نجد إنها ارتفعت خلال الفترة نفسها من (٢٩٩٠) إلى (٤٠٠٠) ريال للكيس الواحد، وتشتمل أهم أسباب ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الأساسية في الآتي:

- أولاً القمح والدقيق:

تراجع محصول القمح في الدول المنتجة والمصدرة، في المقابل زيادة الطلب والاستهلاك مع زيادة السكان.

- تحول بعض الدول الكبيرة من دول منتجة ومصدرة إلى دول مستوردة، كالكندا.

- توقف التصدير من بعض الدول، كالأرجنتين وباكستان وأوكرانيا.

ثانياً الأرز: بدأت تظهر الزيادات السعرية في هذه المادة، خلال الفترة الأخيرة نتيجة الارتفاع العالمي، وبنسبة ٢٥٪ تقريباً، بسبب تضرر محصول الأرز من الفيضانات في بعض الدول المنتجة الرئيسية، كالصين وفيتنام.

ثالثاً الزيوت:

حدثت أيضاً ارتفاعات عالمية في أسعار الزيوت النباتية، وكان من أهم أسباب ذلك انخفاض محصول الذرة مقابل زيادة الطلب عليه، وزيادة الطلب على الزيت المكرر من قبل الصين والهند، وتحول بعض الدول لاستخدام الزيوت كوقود للمركبات.

سادساً: العمل على إعادة هيكلة هيئة الاستثمار وتطوير الأطر البشرية والإدارية فيها بما يمكن الهيئة من القيام بدورها وإنجاز المهام المكلفة بها على أعلى مستوى، وذلك عبر رقد الهيئة بدماء جديدة، واعتماد أساليب العمل الحديثة المتطورة فيها من خلال استخدام تكنولوجيا متطورة.

ونتيجة للجهود التي بذلتها الحكومة لتطبيق الرؤى والتوصيات التي صدرت عن مؤتمر فرص الاستثمار من خلال المحاور السابقة، فقد أثبتت المؤشرات تحقيق قفزة كبيرة في مجال النشاط الاستثماري، خلال الفترة الوجيهة منذ انعقاد المؤتمر وحتى الآن، تمثلت في الإعلان عن إقامة مشاريع استثمارية استراتيجية كبرى تتمثل في مشاريع سياحية وسكنية ومصافي بترول ومصانع أسمنت كبيرة منها على سبيل المثال:

- مشروع إنشاء مباني تجارية ووحدات سكنية (شق وقل) ومرافق سياحية وغيره، تنفذها شركة "الديار" القطرية، بتكلفة ٥٠٠ مليار دولار.

- زراعة الأسماك والأحياء البحرية، لشركة اليمنية الألمانية للاستثمار، بتكلفة (ثلاثة مليارات) و(٥٧٧) مليون ريال.

- مشروع إنشاء مبان تجارية ووحدات سكنية (شق وقل) ومرافق سياحية وغيره، لشركة القدرة القابضة بتكلفة (٢٠٠) مليار دولار.

- مدينة النور، لشركة (ميدل است ديفلوبيمنت) طارق بن لادن، بتكلفة ٢٠٠ مليار دولار.

- مركز سياحي وترفيهي "اللولو هايبر ماركت"، شركة EMKE GROUP، بتكلفة ٢٠٠ مليون دولار.

- مدينة سكنية، لشركة فردوس عدن، بتكلفة ١٠ مليارات دولار.

مشروع صناعة الأسمنت في كل من (حضر موت، أبين، ليج)، بتكلفة (٥٠٠) مليون دولار.

وقد بلغت إجمالي المشاريع الاستثمارية التي تم تسجيلها خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٧م (١٨٢) مشروعاً، توفر ما يقارب (١٩،٠٠٠) فرصة عمل.

١٠ مليارات دولار.

شركة EMKE GROUP، بتكلفة ٢٠٠ مليون دولار.

مدينة سكنية، لشركة فردوس عدن، بتكلفة ١٠ مليارات دولار.

مشروع صناعة الأسمنت في كل من (حضر موت، أبين، ليج)، بتكلفة (٥٠٠) مليون دولار.

وقد بلغت إجمالي المشاريع الاستثمارية التي تم تسجيلها خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٧م (١٨٢) مشروعاً، توفر ما يقارب (١٩،٠٠٠) فرصة عمل.

١٠ مليارات دولار.

شركة EMKE GROUP، بتكلفة ٢٠٠ مليون دولار.

مدينة سكنية، لشركة فردوس عدن، بتكلفة ١٠ مليارات دولار.

مشروع صناعة الأسمنت في كل من (حضر موت، أبين، ليج)، بتكلفة (٥٠٠) مليون دولار.

وقد بلغت إجمالي المشاريع الاستثمارية التي تم تسجيلها خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٧م (١٨٢) مشروعاً، توفر ما يقارب (١٩،٠٠٠) فرصة عمل.

١٠ مليارات دولار.